



## الإفتتاحية

لا غنى ولا بديل عن مجلس قضاء أعلى انتقالي

يعيد هيكله القضاء والنيابة.

استمر سيادة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) قرارات وناسية بتعيين القاضي عيسى أبو شرار رئيساً للمحكمة العليا خلفاً للقاضي التقاعد زهير الصوراني والقاضي فتحي أبو سرور رئيساً لمحكمة استئناف رام الله خلفاً للقاضي عماد سليم المرفع إلى المحكمة العليا والقاضي علي الفرا رئيساً لمحكمة استئناف غزة والقاضي خالد جبر وكيلاً لوزارة العدل.

إن التعيينات الجديدة هذه تعبر عن قرار رئيس السلطة الوطنية الالتزام بالحكم الصادر عن خمسة قضاة أطلقوا على أنفسهم صفة المحكمة العليا بسفنها محكمة دستورية والقاضي بإلغاء القانون المعدل لقانون السلطة القضائية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

إن قرار سيادة الرئيس بالالتزام بالحكم المذكور من شأنه إعادة قضية إصلاح القضاء وتعديل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ إلى المربع الأول ومن شأنه أيضاً أن يبقي سؤال كيفية وآلية إعادة ترتيب أوضاع القضاء والنيابة العامة ومبكتهما قائماً.

الأمر الذي بدوره يعيد الكرة مجدداً إلى ملعب المجلس التشريعي والحكومة معاً للإجابة عن الآلية والكيفية الضامنة لتعديل قانون السلطة القضائية بما يوفر النص التشريعي والسند القانوني اللازم لإصلاح القضاء.

إننا في المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" وسنأخذ بما اجمع عليه ممثلوا كافة الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية والشخصيات القانونية ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها نقابة محامي فلسطين في العديد من المنكرات المنشورة نشاهد الحكومة والمجلس التشريعي مجدداً إقرار قانون معدل لقانون السلطة القضائية يضمن تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي يمنح كافة الصلاحيات الضامنة لتقييم أداء كل من يشغل وظيفة في القضاء والنيابة وفقاً لمعايير النزاهة والحيادية والكفاءة والإستقلال ويضع الشخص اللازم في المكان اللازم ويعيد هيكله كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة وترتيب أوضاعهما بما يضمن إصلاحاً جدياً لهما ويحدد كافة الآليات القانونية والصلاحيات اللازمة لأداء المجلس الانتقالي لهماه خلال مدة زمنية لا تتجاوز سنتين بما في ذلك صلاحية الإحالة الفورية على التقاعد.

إن النص القانوني الضامن لتشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي والالتزام مع إقرار قانون المحكمة الدستورية وتشكيلها والتمثال أيضاً مع إحدات التعديلات التشريعية اللازمة على القانون الأساسي المعدل من شأنها أن توفر المرجعية القانونية الثلاثة والضرورية والعاجلة لإصلاح القضاء والنيابة كمدخل لا بد منه ولا غنى عنه لتعزيز مأسسة دولة القانون والعدل فهل من موجب؟؟؟

مساواة

## رئيس نادي القضاة في مصر:

لا يمكن للقضاة أن يقوموا بدور "المحلل" للمزورين

انتخب المستشار زكريا أحمد عبد العزيز رئيساً لنادي القضاة في مصر وفور انتخابه اتهم الحكومة بتزوير الانتخابات النيابية قائلاً لا يمكن للقضاة أن يقوموا بدور "المحلل" للمزورين وتعد المستشار عبد العزيز بمواصلة العمل الدؤوب من أجل إقرار مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية المصري بما يعزز من حيادية ونزاهة وإستقلال القضاء.

النتمة صفحة ٨

## مساواة تسأل وفتحي والي يجيب:

توجهت مساواة للفقير القانوني المصري الشهير الدكتور فتحي والي بسؤال عما إذا كان القرار القضائي المنعدم بحاجة إلى قرار يعدهم فأجاب:

النتمة صفحة ١٠

## اضرابات عن العمل:

شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام القضائي الحالي عدة اضطرابات عن الظهور أمام المحاكم نفذها المحامون في العديد من المحاكم وذلك احتجاجاً على استمرار حالة تردّي القضاء وعدم انتظام العمل فيه وقلة عدد القضاة والتأجيلات المتكررة للقضايا ونقابة محامي فلسطين أعلنت عن إضراب لمدة ثلاثة أيام متتالية خلال الأسبوع الأخير من هذا العام بسبب استمرار حالة التعدي على المحامين وتهديد أمنهم الشخصي والمهني ومحامون قرروا الانسحاب من تمثيل موكليهم للأسباب ذاتها فإلى متى سيبقى هذا الحال؟

### في هذا العدد

- ٢ - مساواة تنجح في فرض تمثيل نسائي لمجلس قروي الرشيدة.
- ٣ - بعيداً عن لغة السياسة والمصالح.
- ٥ - أثناء انعقاد مؤتمر المحاماة وسيادة القانون.
- ٦ - توصيات مجموعة سيادة القانون.
- ٨ - رسائل ومذكرات.
- ٩ - طلب إعمال القانون لإزالة التناقض.
- ٩ - كرامة المهنة وهيمنة الفساد.
- ١٠ - من يهيم الأمر.
- ١٠ - قبضة أخبار قصيرة.
- ١٠ - سؤال.
- ١١ - هل صحيح.

رئيس التحرير : المحامي نبيل مشحور  
المشرف العام : المحامي ابراهيم البرغوثي  
سكرتير التحرير : المحامي رشا حماد